

مجتبی النمر*
(Saudiyyə Ərəbistanı)

جامعة المصطفى العالمية
مملكة العربية السعودية

قاعدة إمكان الأشرف، نظرية ميتافيزيقية في سبيل منطق فلسفي

الخلاصة

يتكلم هذا البحث حول قاعدة فلسفية مهمة تلعب دوراً أساسياً في حقل الميتافيزيقيا أسس لها شيخ الإشراق السهروردي وعُرفت بقاعدة إمكان الأشرف، وهي في الأصل مأخوذة من الفكرة التي تردت في كتب الفلاسفة منذ أرسطو وإلى الفارابي وابن سينا من أن سلسلة الوجود مترتبة الأشرف فالأشرف، حاول شيخ الإشراق أن يخرج من هذه النظرية بقاعدة برهانية استدلالية تثبت أنه لو ثبت لدينا وجود موجود أخس وأنقص فيجب بالضرورة أن يكون الموجود الأشرف والأكمل منه قد وجد قبله، وبالرغم من أن عنوان القاعدة يتكلم عن إمكان الموجود الأشرف إلا أن نتيجتها هو وجوب وجوده قبل وجود الموجود الأخس. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة في اثبات كثير من النظريات الفلسفية المهمة وذات التأثير الواسع كعالم المثال و نظرية النظام الأحسن وحل مشكلة الشرور.

وتبحث هذه الدراسة عن مغزى هذه القاعدة وعن بعض الجوانب المهمة الأخرى فيها مثل شروطها التي ذكرها القائلون بها، ومثل معيار الأشرفية والأكمالية في الموجودات، لتعرج بعد ذلك للبحث في أدلة هذه القاعدة بدءاً من ادعاء شيخ الإشراق لفطريتها لنورد بعدها أربعة أدلة ذُكرت لهذه القاعدة، وختمنا البحث بعد ذلك باشكالين على هذه القاعدة سجل الأول منهما المحقق الدواني، وذكر الثاني منهما صدر المتألهين الشيرازي والذي خلاصته أن مراتب الكمال والشرف المنصورة غير متناهية، وقد وافقت هذه الدراسة على اعتراض الملا صدر ولم تقبل محاولته للجواب على الاشكال الذي أثاره هو.

الكلمات المفتاحية:

إمكان الأشرف، إمكان الأخس، سلسلة الوجود، شيخ الإشراق السهروردي، المنطق الفلسفي، معيار الكمال.

* Fəlsəfə üzrə fəlsəfə doktoru, Mustafa Beynəlxalq Universiteti, motjba2@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0001-6821-306X>

مقدمة

يمر عمل الفيلسوف في حقل الميتافيزيقيا عبر مقطعين أساسيين، الأول منهما والذي يمثل القاعدة الأساس التي يقوم عليها نظامه الفلسفي هو دراسة الأحكام العامة للوجود، أي الأعراض الذاتية للموجود بما هو موجود ، ولا اشكال في أن الجهود التي يحتاج الفيلسوف أن يبذلها للخروج بحصيلة ما في هذا الخصوص مضنية وشاقة ، إلا أنه قد تسعفه قدرته على التجرد وشحذ النشاط التحليلي للذهن لتخطي بعض العثرات في هذا السبيل . أما الثاني منهما فهو العمل على رسم تصوير عام لنظام الموجودات والمدارات التي تتحرك ضمنها والعلاقات التي تربط بينها، والأهم من كل ذلك هو إثبات وجود هذه الموجودات في الدائرة الميتافيزيقية ، وقد يواجه الفيلسوف صعوبات جمة على هذا الصعيد خصوصاً إذا لم يمكن العثور على أعيان أو آثار هذه الموجودات في شهوده وعيانه ، وإن من أشد ما تمس له حاجته هنا هو التوفر على قواعد وقوانين تثبت نحو من التلازم و الارتباط الوجودي أو المعرفي بين بعض الموجودات الواقعة في متناول الحس الظاهر أو الباطن ، وبين موجودات أخرى عالية مجردة متوارية عن الأنظار و المدارك الحسية، وإذا ما حالف الحظ فيلسوف ما في إثبات شيء من هذه القوانين بطريق برهاني فإن ذلك سيشكل غنيمة كبيرة له بلا شك . وإذا كان المنطق البرهاني التحليلي يعتمد على دراسة العلاقات بين المفاهيم و الماهيات ، فإن من المفترض أن يقوم المنطق الوجودي على دراسة العلاقات بين الموجودات أو مراتب الوجود ، ليستخرج من منظومة العلاقات الرابطة بينها انحاء من التلازم المذكور.

إن ما تتميز به قاعدة إمكان الأشرف كقاعدة فلسفية هي طاقتها الإثباتية العالية من خلال الربط بين الموجودات متدنية الكمال والشرف ، والموجودات التي تفوقها شرفاً وكمالاً ، بحيث يلزم من وجود القسم الأول - أي كونها أمراً واقعياً ثابتاً في العين- أن تكون ممكنات القسم الثاني موجودة في مرتبة متقدمة ، وهذا ما دفع بكثير من الفلاسفة -منذ تشييد شيخ الإشراق السهروردي لهذه القاعدة - للاحتفاء بها واستثمارها في موارد كثيرة للغاية، قد يكون أبرزها إثبات عالم المثال ونظرية النظام الأحسن وحل مشكلة الشرور ، لذلك يصف الميرداماد هذه القاعدة بأنها "أصل شريف كريم مغزاه عظيم جدواه"¹ . ووافق على ذلك تلميذه صدر المتألهين مضيفاً "هذا أصل شريف برهاني عظيم جدواه كريم مؤداه كثير فوائده متوفر منافعه جليل خيراته و بركاته و قد نفعنا الله سبحانه به نفعا كثيراً بحمد الله و حسن توفيقه"².

● تعريف عام بالقاعدة

لم تعرف هذه القاعدة بهذا العنوان وضمن الصيغة الدارجة لها قبل شيخ الإشراق السهروردي (586هـ)، وهو الذي عمل على التعريف بها والاستدلال عليها والذب عنها وتوظيفها كراراً في كتبه المتعددة

¹ الميرداماد ، القيسات ص372 ، مجموعة من المحققين ، منشورات جامعة طهران ، طهران ، الطبعة الثانية 1409هـ

² صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص244 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة 1410هـ-1990م

، وقد وصفها في بعض تعبيراته بأنها قاعدة "إشراقية"¹، وإن كان قد نسب في موضع آخر إلى أرسطو في "رسالة السماء والعالم" أنه أشار لبعض فروع وتطبيقات هذه القاعدة، وهو أنه يجب أن يُعتقد في العلويات ما هو الأكرم والأشرف لها²، ربما يكون عنى بذلك ما أكده أرسطو من أن الجزء الأشرف في الفلك يجب بالضرورة أن يكون له الشكل الأشرف وهو الشكل الكروي³، وكذلك ذكر الميرداماد وتابعه صدر المتألهين أن لهذه القاعدة سابقة في كتاب "أثولوجيا" الذي نسباه لأرسطو جريا على الخطأ الشائع الذي رده بعض المحققين المتأخرين مرجحين نسبة الكتاب إلى أفلوطين، وذكرنا أيضاً أن الشيخ الرئيس بنى نظام الوجود على أساس هذه القاعدة في الشفاء والتعليقات وسائر كتبه ورسائله، وربما أرادا بذلك أن هؤلاء الفلاسفة المتقدمين على شيخ الإشراق فسروا نظام الوجود كما تقتضيه هذه القاعدة⁴، وتكلم الفارابي أيضاً عن هذه الفكرة بنص واضح في بعض كتبه مثل ما جاء في آراء أهل المدينة الفاضلة وترتيب هذه الموجودات هو أن تقدم أولاً أخسها، ثم الأفضل فالأفضل، إلى أن تنتهي إلى أفضلها الذي لا أفضل منه. فأخسها المادة الأولى المشتركة؛ والأفضل منها الأسطوانات ثم المعدنية، ثم النبات، ثم الحيوان غير الناطق، ثم الحيوان الناطق⁵. والفارق بين شيخ الإشراق ومتقدميه أنهم انتزعوا هذه الفكرة كنتيجة بعدية لمنظومتهم الميتافيزيقية، ولم يقرروها كقاعدة فلسفية بصياغة فنية صريحة أو يقيموا براهين لاثباتها بحيث يمكن تطبيقها في الاستدلالات الفلسفية المختلفة، أما شيخ الإشراق فقد حاول أن ينقل هذه الفكرة من كونها منتزعة من نظام الوجود ومُستفادة من النظر فيه، إلى كونها فكرة قبلية بُرهانية يضعها في قضية شرطية يُبنى عليها نظام الوجود. من هنا جاء تأكيد الميرداماد والملا صدرا أخيراً على أنه "و غاص فيه شيخ أصحاب الذوق و التفريد، في المطارحات والتلويحات وحكمة الإشراق غوصاً عميقاً، وابتحث عنه من مقلديه صاحب الشجرة الإلهية ابتحاثاً مبسوطاً مستطيراً" كما يُعبر الميرداماد ويوافقه عليه تلميذه⁶.

والمراد من هذه القاعدة باختصار هو كما يعبر شيخ الإشراق نفسه "إذا وجد الممكن الأخس فيجب أن يكون الممكن الأشرف حصل قبله"⁷، أو كما يقول الشهرزوري في شرحه على كلام شيخ الإشراق "أن الممكن لما كان منه الأخس والأشرف، فإذا وجدنا الأخس موجوداً دلّ ذلك على أن الممكن الأشرف وجد قبل ذلك"⁸، ويُضيف الميرداماد بعض القيود الاحترازية وهو أن يكون الممكن من المُبدعات – وهي في اصطلاح الفلاسفة المخلوقات غير المسبوقة بالمادة والمدة –، يقول "إن كل ممكن موجود في عالم الأمر وفي أقليم

¹ لاحظ شيخ الإشراق مجموعة المصنفات ج2 ص154، تحقيق هنري كبران وآخرين، مؤسسة الأبحاث والدراسات الثقافية، طهران 1417هـ.

² لاحظ شيخ الإشراق، مجموعة المصنفات ج1 ص435.

³ راجع ابن رشد، رسالة السماء والعالم ص69، تعليق رفيق العجم وجيرار جهامي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1994م.

⁴ لاحظ مثلاً ابن سينا، رسائل ابن سينا ص256، منشورات بيدار، قم 1400هـ.

⁵ الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ص61، تعليق د.علي بوملح، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

⁶ الميرداماد، القيسات ص372 – صدر المتألهين، الأسفار ج7 ص244-245.

⁷ شيخ الإشراق، مجموعة المصنفات ج4 ص66.

⁸ الشهرزوري، رسائل الشجرة الإلهية ص339، تقديم وتحقيق د.نجفلي حبيبي، مؤسسة الحكمة والفلسفة الإيرانية، طهران، الطبعة الأولى 1425هـ.

الإبداع ، فإن الممكن الأشرف منه موجود بالفعل قبله في درجة عقلية متقدمة¹، يقصد بهذا القيد الإشارة إلى المجال الذي تنطبق فيه هذه القاعدة، وهو ما سنحيل الكلام عنه وعن بقية الشروط المأخوذة في هذه القاعدة إلى ما بعد الفراغ عن بيان أدلتها وبراهينها، لا ابتداء هذه الشروط عليها ورجوع بعض حثيياتها إلى نتائجها ، لكن المهم هنا بيان ما يرتبط بأصل القاعدة من الخصوصيات.

تعتمد هذه القاعدة على تقسيم الممكن إلى الأخص والأشرف ، ولذلك فإن الصحيح التعبير عنها بقاعدة إمكان الأشرف أي الممكن الأشرف ، وإن جاء في كلمات شيخ الإشراق كثيراً التعبير عنها بـ"الإمكان الأشرف" وتابعه على ذلك الشهرزوري والميرداماد وصدر المتألهين في بعض تعبيراتهم، إلا أن الإمكان ليس أمراً نسبياً تعرضه الشدة والضعف والأخسية والأشرفية ، لذلك ينبغي حمل مثل هذه التعبيرات منهم بالإمكان هنا الممكن نفسه كما يذكر الحكيم السبزواري².

ولم يتعرض أحد من هؤلاء لبيان معيار الأشرفية ومناطقها في الممكنات ضمن البحث عن أصل القاعدة ، ربما لوضوح ذلك عندهم وانتفاء الحاجة للبيان ، وذلك أن الممكن كل ما كان متوفراً على كمالات وجودية أكثر كان أشرف وأكمل ، وكل ما كان أقرب إلى منبع الوجود وإلى المبدأ الأول كما يُعبر أرسطو كان أشرف وأكمل³. وقد يمكن تفصيل هذا الاجمال بما جاء في بياناتهم في دفع بعض النقود على هذه القاعدة بالقول أن الممكن على ضربين:

الممكنات الخاضعة لتأثير الحركات الفلكية والمتأثرة بمد الحدوث وجزر الزوال ، المتضادة في الوجود والتمتع في المكان والزمان والمعتملة بالأسباب السماوية والطبيعية كالمركبات العنصرية ، وما يحدد شرف هذه هو الكمالات المعطاة لها بحسب استعداداتها ، لا الكمالات الممكن لها في ذاتها ، وسيأتي أن قاعدة إمكان الأشرف قد لا تكون مطردة ومطلقة في دائرة هذه الممكنات.

والممكنات دائمة الوجود مستمرة الثبات مكتملة الفعلية، المتحررة عن ريق الزمان و المتعالية عن تأثير الحركات الفلكية ، وشرف وخسة هذه تابعة لشرف وخسة فاعلها وخصوصياته لا غير، إذ لا يمكن أن تحصل على أشرف مما تكون عليه ، فليس لها حالة منتظرة تسكتمل بها ، وإنما تطرد هذه القاعدة في هذا القسم من الممكنات كما سيأتي⁴.

ثم أن المراد من السبق والتقدم والقبليّة هنا ليس التقدم الزمني كما هو واضح ، بل التقدم في "الدرجات العقلية" كما جاء في التعريف المنقول أنفاً عن الميرداماد ، أو في "مراتب الوجود" كما يُعبر صدر المتألهين يُعبر صدر المتألهين⁵.

¹الميرداماد ، القيسات ص372

²الحكيم السبزواري ، شرح المنظومة ج3ص370 ، تعليق حسن زاده أملي – تحقيق تحقيق مسعود طالبي ، منشورات ناب ، طهران ، الطبعة الأولى 1421هـ

³لاحظ ابن رشد ، السماء والعالم ص70

⁴راجع شيخ الإشراق ، مجموعة المصنفات ج1 ص435

⁵لاحظ صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص244

ويترتب على هذه القاعدة أننا لو لاحظنا حاشيتي الوجود كما يُصطلح وهما الوجود الواجبي اللا متناهي الكمال من جهة والهيولى التي هي أخس الموجودات وأضعفها من جهة أخرى ، فيجب أن تكون الوسائط الحاصلة بينهما مترتبة الأشرف فالأشرف ضمن ما يسمى بقوس النزول ، وإذا أردنا أن نوضح هذه القاعدة بالمثال نستطيع أن نقول أنه يلزم من وجود الصور والأعراض وجود الأجسام ، ويلزم من وجود الأجسام وجود جواهر مجردة لها تعلق بالأجسام كالنفوس ، ويلزم من وجود هذه الأخيرة وجود الجواهر العقلية المجردة ذاتاً وفعلاً¹.

و قد يمكن أن ننظر لسلسلة الوجود من جهة العود بدءاً من الحاشية النازلة ، فتكون الموجودات مترتبة بالعكس الأخس فالأخس ، وقد حاول صدر المتألهين أن يستنبط من هذه النظرة المعاكسة قاعدة أخرى سماها "إمكان الأخس" ذكر أنه واضعها²، وإن أورد في موضع آخر أنه قد أشير لها في كتاب أثولوجيا³، ومفادها أنه "لا يمكن وجود مرتبة من الشرف لا يترتب عليها جميع ما هو دونها إلى آخر الحاشية الأخرى"⁴ ولذلك فإن "الطبيعة لا تتخطى إلى مقام إلا وقد استوفت جميع العمليات التي فيما دون"⁵، ويلزم من ذلك مثلاً أنه إذا كان للعناصر البسيطة مديرات عقلية مفارقة موجودة ، فإن لها نفساً وحياءً ما⁶.

ولابن سينا عبارة كرر صدر المتألهين نقلها ، وأشار الحكيم السبزواري إلى أنها تتعلق بقاعدة إمكان الأخس وهي ما ذكره الشيخ الرئيس في بعض رسائله "الطبيعة ما لم توف على النوع الأتم شرائط النوع الأنقص الأقل بكمالها لم تدخل في النوع الثاني والمرتبة التالية ، مثال ذلك أنّ ذات النوع الأخس الأنقص وهو الجسمية ما لم تعطها الطبيعة جميع خصائص الكيفيات الجسمية الموجودة في العالم لم تخط به إلى النوع الثاني الأشرف بالاضافة وهو النبات ، وما لم يحصل جميع خصائص النبات كالقوة الغذائية والنامية والمولدة في النوع الأخس الأول لم تجاوز به الطبيعة إلى النوع الثاني الأشرف كمرتبة الحيوانية ..."⁷.

الدليل على القاعدة

اعتبر شيخ الإشراق مرة أن الفطرة شاهدة بوقوع الأشرف فالأشرف ، وهو في نظره ما حمل القدماء على اعتقاد الأشرف والأكرم في الأمور السماوية⁸، وذكر مرة أخرى أن استعمال قاعدة الأشرف معينة للفطرة جداً⁹ ، فيما ذهب صدر المتألهين والعلامة الطباطبائي إلى أنها قاعدة ميرهنة¹⁰، ولو كان جريان هذه

¹راجع الشهرزوري ، رسائل الشجرة الإلهية ص339-341

²صدر المتألهين ، الأسفار ج5 ص342

³المصدر السابق ج7 ص257

⁴المصدر السابق ج7 ص272

⁵صدر المتألهين ، الشواهد الربوبية ص567، تعليق جلال الدين الأشتياني ، المركز الجامعي للنشر ، مشهد ، الطبعة الثانية 1401هـ

⁶صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص257

⁷ابن سينا ، رسائل ابن سينا ج2 ص24 – راجع حاشية السبزواري على الأسفار ج6 ص97

⁸شيخ الإشراق ، مجموعة المصنفات ج1 ص343

⁹المصدر السابق ج4 ص272

¹⁰صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص244- العلامة الطباطبائي ، نهاية الحكمة ص319

القاعدة في منظومة الوجود من الوضوح بمثابة جريان قاعدة العلية في الطبيعة ، فإن التشكيكات الهيومية المطروحة على مبدأ العلية قد ترد عليها وبشكل أوضح ، وربما لم يعني شيخ الإشراق بفطرية هذه القاعدة أو مساعدتها على الفطرة ما ينافي كونها برهانية ، فإنه قد أقام بنفسه عليها برهاناً كرره في كل المواضع التي أفرد فيها الحديث عن هذه القاعدة مستنداً إلى قاعدة "الواحد لا يصدر عنه إلا واحد"، ولذلك ذكر كل من الشهرزوري والميرداماد وصادر المتألهين أن قاعدة إمكان الأشرف مما يتفرع على قاعدة الواحد¹. وسنعرض الآن محاولات الاستدلال التي أقيمت للنهوض بهذه القاعدة ، بدءاً من برهان شيخ الإشراق وهو الأكثر شهرة وتداولاً في المقام، وسنحاول أن نستخلص بعد ذلك من خلال مؤدى هذه البراهين شروط وموارد جريان القاعدة على فرض التسليم بها ، خصوصاً بلحاظ الإشكالات المثارة حولها.

- البرهان الأول: برهان شيخ الإشراق

صاغ شيخ الإشراق برهانه في صورة قياس استثنائي ، أخذ في مقدمه فرض أن يوجد الممكن الأخص دون أن يتقدمه في الوجود الممكن الأشرف ، ثم درس الاحتمالات التي تلزم عن هذا الفرض بعد حصرها وتحديدها ، ليثبت أخيراً أنها بأسرها باطلة أو مبتلاة بلوازم فاسدة ، بدءاً من صدور الكثير عن الواحد ، وانتهاءً بأن يفرض جهة وجودية وكمالاً أشرف مما لدى الواجب.

وقد كرره في مواضع متعددة مقتضباً ومضغوطاً ، منها ما ذكره في موضع أن "لما علمت أن الواحد لا يجب به ما ليس بواحد، فإذا وقع الأخص بواجب الوجود وفي الامكان أشرف منه ، فإذا فرض وقوع الممكن الأشرف فلا يقع بواجب الوجود لأن وحداني الذات وحصل به الأخص ، فيستدعي فرض الأشرف جهة أشرف مما عليها واجب الوجود ، ومحالٌ تصور جهة أشرف من واجب الوجود ، فمحال أن لا يأتي وجوده على ممكن أشرف ، ومحال أن يُعقل أشرف مما حصل منه"².

وبسط الشهرزوري في شرحه لكلام شيخ الإشراق هذا الموجز و أبرز ما انطوى من مقدماته وفروضة وأوضح المباني التصديقية التي يقوم عليها ، ليصبح بيان الشهرزوري هو المعتمد لدى الفلاسفة بعده من الشارح والمدافعين والنقاد ، ويصدر الشهرزوري في استدلاله هذا من فرض وجود الأخص من جهة وامكان الأشرف من جهة ليقرر أن وجود أي ممكن إنما هو من معلولات واجب الوجود . وحينئذٍ فهو فإن فالأخص الذي ثبت لنا وجوده إما أن يكون قد صدر من عن الواجب بواسطة معلول آخر له ، أو صدر منه بلا واسطة، وفي الصورة الأولى يثبت المطلوب لأن هذه الوسطة التي وقعت علة للموجود الأخص لا بد من أن تتقدم عليه في الوجود أولاً وتكون أشرف منه ثانياً لتقدم العلة وأشرفيتها على معلولها.

أما في الصورة الثانية وهي أن يكون الممكن الأخص معلولاً للواجب بلا واسطة فيمكن أن نسبر الاحتمالات المستتبعة لهذا الفرض ونحصرها ، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأشرف فرض ممكن لا مانع عقلي من وجوده ، وبناءً على ذلك فإما أن نقول بجواز صدور الأشرف والأخص معاً عن الواجب ، وهذا باطلٌ لمنافاته لقاعدة أن الواحد البسيط لا يصدر عنه إلا واحد . وإما أن نقول أن الأشرف إنما يجوز أن

¹ الشهرزوري ، رسائل الشجرة الإلهية ص339 - الميرداماد ، القيسات ص 372 - صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص244

² شيخ الإشراق ، مجموعة المصنفات ج1 ص343

يصدر عنه بواسطة أمر آخر ، وحيث أننا فرضنا صدور الأخص عن الواجب بلا واسطة ، فيلزم أن يكون الأخص علة للأشرف وهو محال.

إذا اتضح ذلك نقول لو فرضنا أن الممكن الأشرف كان موجوداً هو فرض لا تصد عنه استحالة عقلية ، والمفروض أنه ليس واجب الوجود بذاته أيضاً، كما لا يجوز أن يكون قد صدر عن علة هي أخص منه كما مر، فلو فرضنا مع ذلك أن الممكن الأخص كان موجوداً وقد صدر عن الواجب بلا واسطة، فإن صدور الأخص عن الواجب بلا واسطة يعني أن الواجب إنما اقتضى بجهته الوجدانية صدور الأخص ولا جهة أخرى فيه لتقتضي الأشرف ، وبالتالي فإن افتراض وجود الأشرف في هذه الحالة مع عدم صدوره عن الواجب أو عن معلوله يستدعي وجود جهة وجودية أشرف مما عليه الواجب وهو محال أيضاً ، فإن كل كمال ممكن فهو ثابت لواجب الوجود وإلا لما كان واجباً ، ولا يُتصور وجود أشرف من ذاته كما لا يُتصور معلول أشرف من معلوله الصادر منه بلا واسطة.¹

يتبين إذن أن فرض وجود الأخص دون تقدم وجود الأشرف عليه يفضي إلى أحد ثلاث محاذير فاسدة : إما خرم قاعدة الواحد فيما لو فرض صدورهما عن الواجب بلا واسطة ، أو أشرفية المعلول على علته فيما لو فرض صدور الأشرف عن معلول الواجب بلا واسطة وهو الأخص ، أو فرض جهة كمال أشرف مما عليه واجب الوجود بمجرد فيما لو فرض وجود الأشرف لا عن الواجب ولا عن معلوله .

– البرهان الثاني: البرهان الأول للميرداماد

للميرداماد طريق آخر لاثبات هذه القاعدة وصفه بأنه "أبسط وألطف" مما طرح شيخ الإشراق، و هو مبتني على مبدأ السخية بين العلة ومعلولها ، والذي لا يقتضي المشابهة والمجانسة بين العلة ومعلولها كما قد يُتوهم، بل يوجب أن يكون بينهما مناسبة ذاتية وخصوصية ارتباطية ليست ثابتة في سائر الأشياء ، ولولا هذه الخصوصية لصح صدور أي شيء من أي شيء ، ولذلك عدّ الميرداماد هذا المبدأ فطري ، إذا تقرر ذلك كان من الواضح أن أنه لو كان هناك أشرف وأخص فإن مقتضى مبدأ السخية هو صدور الأشرف عن الواجب ، يقول الميرداماد ما نصه " إذا صدر عن البارئ الواجب بالذات ، جل ذكره ، معلول ما ممكن و يسع طباع عالم الامكان و أقليم الابداع ممكنا بالذات أشرف منه ، فيكون ذلك الممكن الأشرف – بحسب مرتبته في الشرف- أقرب لا محالة من البارئ الواجب الذات الذي هو المستوي على عرش أقصى الكمال والمجد، بالنسبة إلى هذا الممكن الصادر بالفعل . فيكون قد جرى أمر الابداع والإيجاد على خلاف ما يقتضيه أمر المناسبة الذاتية ، وذلك باطل كما هو المستبين"².

– البرهان الثالث: البرهان الثاني للميرداماد

يسلك الميرداماد في هذا البرهان نفس السبيل الذي سار عليه شيخ الإشراق في برهانه ولكن بعد إضافة مطلب زائد ، وهو أن الممكن بالذات يصير واجباً في الأعيان بعد استناده إلى واجب الوجود بالذات ، ويصير ممتنعاً إذا انتفى هذا الاستناد ، وعليه فإن استناد الأشرف إلى الواجب يوجب وجوده بالفعل ، وحيث

¹الشهرزوري ، شرح رسائل الشجرة الإلهية ص339-340

²الميرداماد ، القيسات ص377-378

لا يمكن أن يكون موجوداً في نفس رتبة الأخص ولا بعده لما مر ، تعين أن يُوجب وجوده قبله¹ ، والفارق بين برهان شيخ الإشراق وهذا البرهان ، أن الأول يثبت وجود الأشرف بالضرورة المنطقية ، بينما هذا الاستدلال يثبت إضافة لذلك وجوده بالضرورة الوجودية.

- البرهان الرابع: برهان العلامة الطباطبائي

أورد العلامة الطباطبائي بدوره استدلالاً وصفه بأنه "أسد وأخصر" من المنقول عن شيخ الإشراق ، وذلك عبر تطبيق مباني الحكمة المتعالية ، وهو أيضاً يتألف من قياس استثنائي يُبطل فيه إمكان حصول الأخص دون حصول الأشرف قبله ، غاية الأمر أننا لا نحتاج في هذا البرهان لافتراض صور واحتمالات متعددة يمكن أن تلزم عن المقدم نتجتم عناء ابطالها واحداً بعد آخر ، وذلك أنه بعد توضيح بعض المقدمات سيكتفي أننا في غنى عن مناقشة كل هذه الاحتمالات لوجود لازم باطل واحد متعين البتة ، وهو تناقض اللازم والمفروض أو خلف الفرض ، والمقدمات التي يعتمد عليها العلامة الطباطبائي للتمهيد لاستدلاله هي كالتالي:

- 1- الوجود حقيقة أصيلة مشككة ذات مراتب مختلفة بالشدة والضعف والفعل والقوة والشرف والخسة.
- 2- وقوع العلية والمعلولية في الممكنات من جهة ، وكون الصادر عن العلة ومجعولها هو الوجود من جهة ثانية ، يثبت أن للوجود مراتب متعددة أكثر من اثنتين ، أي لا تقل عن ثلاثة ، ومن الواضح أن واحد منها يختص بالواجب والباقي بالممكنات.

3- الوجود المجعول راجع إلى وجود علته المفيضة ، لا يستقل في نفسه بوجه دون أن يتقوم بوجود نفسي هو المقوم له ، وبناءً على ذلك لو فرضنا سلسلة وجودية مترتبة من مراتب ثلاث ، كانت المرتبة الدانية رابطة متقومة بما فوقها ، والمتوسطة وجودها نفسي مقوم بالنسبة لما دونها ورابطة بالنسبة لما فوقها ومتقومة بها ، والعلوية وجودها نفسي مقومة لما دونها مطلقاً.

ينبغي على هذه المقدمات أنه متى ما فرض موجود من المرتبة الثالثة وما دون -الأخص- فهو بالضرورة مقوم بموجود امكاني أعلى منه إلى أن تنتهي السلسلة بالوجود الواجب القائم بنفسه المقوم لغيره .

وباتضح ذلك يصيغ العلامة الطباطبائي برهانه على النحو التالي: لو تحقق ما هو أخص ولم يتحقق ما هو أشرف قبله -سواء تحقق معه أو بعده أو لم يتحقق أصلاً - لزم تحقق ما فرض متقوماً بالذات بدون مقومه ، هذا خلف².

شروط قاعدة إمكان الأشرف

ذكر صدر المتألهين أن المشهور عند المعبرين لهذه القاعدة مراعاة شرطين في جريان هذه القاعدة:

- الشرط الأول: الاتحاد في الماهية

وبناءً على هذا الشرط لا يصح استعمال هذه القاعدة إذا لم يتحد الأشرف مع الأخص في الماهية ، وبالرغم من أن الملا صدرا عدّ هذا الشرط مشهوراً عند المعبرين لهذه القاعدة ، إلا أنه لم أجد له - فيما

¹المصدر السابق

²العلامة الطباطبائي ، الحاشية على الأسفار ج7 ص245

وقفت عليه- ذكراً عند أهم القائلين بها ، وربما أراد أنهم راعوا مثل هذا الشرط وإن لم يُصرحوا به ، وعلّق السيزواري على هذا الشرط بأن مستنده هو لزوم السخية بين الأشرف والأخس ، ربما لأن ذلك مفاد كون الأشرف واسطة وعلّة للأخس كما جاء في البرهان، إلا أن هذا يعتمد على أن تكون السخية بين الممكنات متوقفة على الاتحاد في الماهية.

وفي كل الأحوال فقد رد صدر المتألهين هذا الشرط ولم يقبله بناءً على أن الوجود عنده حقيقة بسيطة لا يتفاوت أفرادها إلا بالكمال والنقص في نفس الحقيقة المشتركة ، وتتنزع الماهيات من المراتب المتفاضلة وتتكرر بتكررها وتتكرر الأفراد بتكرر العوارض الفردية الواردة على كل واحد من المراتب ، وتكثر الأفراد لا يكون إلا في عالم الحركات والاستعدادات دون الأمور الدائمة والمُبدعة ، وبالتالي فإن مشاركة الأشرف للأخس في حقيقة الوجود كافٍ -عنده- في جريان القاعدة¹.

- الشرط الثاني: الجريان في المبدعات وفيما فوق الكون

وهذا الشرط صرح به السهروردي والشهرزوري والدواني والميرداماد بالإضافة للملا صدر² ، والسر في عدم اطراد هذه القاعدة فيما يكون تحت الكون مما يتأثر بالحركات الفلكية ويخضع لأسباب الكون والفساد هو -كما هو واضح- أن بعض هذه الأسباب قد تحول دون حصول الأشرف للأخس ، فتنتم هذه القاعدة لا لأجل عدم المقتضي بل لوجود المانع ، وهذا ما لا يرد على الأمور الدائمة الثابتة ، يقول شيخ الإشراق في المطارحات " و يصح ان يكون في الامور الكائنة الفاسدة شخص ما ممنوع مما هو اشرف و اكمل له لممانعة اسباب سماوية و لمصاكة اسباب طبيعية ايضا تابعة للسمويات. و يجوز ان يعطى الشيء الواحد شريفا و خسيسا لا لذاته بل لاعتبار استعداد القابل الواجب باسباب لا تنتهي من الحوادث. اما الامور الدائمة فلا يصح ان يختلف شرفها و خستها الا لاختلاف الفاعل او لاختلاف جهات فيه، فيفعل بالاشرف اشرف و بالاخس اخس. و محال ان يستوى الفاعلان في الشرف و لا يتوقف فعلاهما على غيرهما ثم يقتضى احدهما فعلا اخس من فعل الآخر، و هكذا اذا استوى الفاعلان و قابلا فعلهما و شرايط الفاعلين في الشرف و الكمال فاذا عرفت هذه القواعد فلك ان تعلم ان الامور الدائمة لا تحصل الا على اشرف ما يتصور ان يكون عليه، و لا يمنعها عن ذلك استعداد او حادث غريب او امر اتفاق، فيجب عليك ان تعتقد في السمويات و العوالم القدسية ما هو اتم و اكمل"³. أو كما يبين الدواني فإن الأمور الكائنة علل وجودها قد تكون غير علل كمالها ، خلافاً للأمور الدائمة ، ولذلك كان الفرق بينهما هو خصوص عدم اطراد هذه القاعدة في ثبوت الكمالات الممكنة للأمور الكائنة واطرادها في الأمور الدائمة ، ولكن لا فرق بينهما في لزوم تقدم وجود الأشرف على وجود الأخس في آحاد السلسلة⁴.

¹صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص247-248

²لاحظ شيخ الإشراق ، رسائل شيخ الإشراق ج1 ص435 - الشهرزوري ، رسائل الشجرة الإلهية ص344 - الدواني ، شواكل الحور ص216-الميرداماد ، القيسات ص379-صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص247

³شيخ الإشراق ، المصدر السابق

⁴الدواني ، شواكل الحوار ص216،مؤسسة الدراسات الإسلامية الروضة الرضوية المقدسة، مشهد ، الطبعة الأولى 1411هـ

إيرادات على براهين القاعدة

-الإيراد الأول: إشكال المحقق الدواني

أورد جلال الدين الدواني في شرحه على هياكل النور للسهروردي اشكالا على البرهان الذي أقامه الأخير على قاعدة إمكان الأشرف ، وصفه الملا صدرا بالقوي والعويص، وذكر الميرداماد أنه شك معضل وأن ضمان حله في ذمته هو ، والجهة التي يحاول الدواني أن يُدخل شكه عليها هو الشق الأخير من الاحتمالات التي ساقها السهروردي لافتراض وجود الأخس دون وجود الأشرف قبله ، وهي بتعبير الدواني نفسه " إذا فُرض -أي الأشرف- موجوداً وليس صادراً عن واجب الوجود ولا عن بعض معلولاته لأنّ الكلام على تقدير عدم جواز صدوره منهما فبالضرورة وجوده يستدعي جهة مقتضية في ذات الواجب أشرف مما عليه وهو محال" ومفاد الإشكال بعبارة موجزة أن الجهة الأشرف مما عليه الواجب وإن كانت ممتنعة بالذات ، إلا أنها ليست ممتنعة بالقياس إلى الممكن الأشرف ، فإن الإمكان بالقياس يجتمع مع الامتناع بالذات ، ويُنظر لذلك بعدم الصادر الأول الذي هو ممكن بلا ريب ، ولكن علتة وهي عدم وجود الواجب مستحيلة وممتنعة ذاتاً ، يضيف الدواني أخيراً "والتحقيق أنّ إمكان المعلول يستلزم إمكان العلة نظراً إلى المعلول ، بمعنى أنه إذا نظر إلى المعلول لم يوجد فيه ما يوجب استحالته"¹، وباختصار فإن في برهان السهروردي خطأً بين الإمكان بالذات والإمكان بالقياس إلى الغير.

وأجاب الميرداماد على هذا الإشكال بعد مقدمة مسهبة بسط فيها الكلام عن أن حيثية الوجوب بالذات بوحدتها وبساطتها المطلقة حقية محضة واجدة لجملة حيثيات الكمال والشرف دون أن اختلاف وتغاير في الحيثيات والاعتبارات، وأن ذاته الأحدية الحقة تامة من كل جهة وفوق التمام، وغير متناهية الشدة، وهي فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى ، ليؤكد بعد ذلك أن الخلط وقع من جهة المستشكل نفسه، لأن المدعى في مقدمة البرهان هو أن الممكن الأشرف يمتنع أن يستدعي مرتبة من الكمال في العلة لا تكون علة الأخس واجدة لها بالفعل، وليس المدعى أن الممكن الأشرف يستدعي ما هو أكمل من الواجب مما هو ممتنع ذاتاً².

من جهته أجاب صدر المتألهين على الإشكال -وفقاً لمباني فلسفته الوجودية- بأن الامكان تابع للوجود ، بناءً على أن المجعول بالذات والصادر من الفاعل هو الوجود وأن الماهيات الممكنة تنبعث عن مرتبة الوجود الصادر ليس إلا ، فمناًشاً الماهية وإمكانها هو الوجود الذي تنتهي سلسلته بالواجب "فلا يُنصّر ممكن من الممكنات لا يكون وجوده إذا فرض مستند إلى واجب الوجود أو إلى ما يستند إليه- و لا أن يكون بحيث يستدعي إمكان وجوده علة هي ممتنعة بالذات فإن ذلك من مجازفات الوهم" كما ينص الملا صدرا في جوابه³.

-الإيراد الثاني: إشكال صدر المتألهين

كان إيراد الدواني السابق يناقش في مقدمات دليل السهروردي ويحاول أن يشكك في تماميتها ، لكن صدر المتألهين وقع له من حيث لا يريد ما وصفه بالإشكال المعضل يقرر لزوم محذور باطل يؤدي إليه

¹المصدر السابق ص213-214

²الميرداماد ، القيسات ص377

³صدر المتألهين ، الأسفار ج7 ص251

التسليم بهذه القاعدة، وذكر أنه عرض إشكاله هذا على كثير من فضلاء عصره فلم يحيروا له جواباً ، والإشكال يعتمد على أن موضوع القاعدة هو عالم ما فوق الكون ، والمتفق عليه بناءً على أصول الفلسفة النورية لحكمة الإشراق والفلسفة الوجودية للحكمة المتعالية أن العقول حقائق بسيطة متفككة في أصل الوجود أو النورية لا تفاوت بينها إلا في الشدة والضعف ، ويلزم عن ذلك أن يثبت بين كل واقعين في سلسلة العلية والمعلولية أفراد لا نهاية لها مترتبة في الشرف والكمال، ولا يشذ عن ذلك نور الأنوار و معلوله الأول ، لأن كل مرتبة كمال مفترضة فإنه يمكن افتراض ما هو أكمل منها بدرجة إلى غير توقف ، وما من مرتبة من الشدة إلا ويتصور بينها وبين ما هو أشد منها مراتب غير معدودة أشد من المرتبة الدانية وأضعف مما فوقها ، وينبغي بناء على قاعدة إمكان الأشرف تحقق جميع هذه الوجودات التي لا حصر لها ، فيكون بين كل عقل وعقل ونور ونور وجود عقول أنوار غير متناهية.

والإشكال مُعضل فعلاً كما ذكر ، لكن الجواب الذي جاء به بعد أن " نور الله قلبه وفتح بصيرته" كما يقول لا يخلو من طرفية أيضاً، ومفتاح هذه التبصرة عنده كان معرفة النفس ، وذلك أنه نظر إلى نفسه فوجدها "إنية صرفة لا يدخل فيها جسد ولا عضو من الأعضاء كقلب أو دماغ أو بخار يسمى عند الأطباء بالروح ولا يدخل أيضاً أمر ذهني ولا ماهية عقلية لأن جميعها يغيب عن ذاتي وذاتي لا تغرب عن ذاتي" ثم أعاد البصر فقال " وجدت ذاتي وأنيبي غير محدودة في حد معين ومرتبته مخصوصة لا تتعداها بل رأيتها مع وحدتها تدرك وبساطتها تعقل الأشياء المعقولة بذاتها وتتخيل الصور المتخيلة بذاتها وكذا تدرك الصور المحسوسة بذاتها" ، وأخيراً يخلص إلى أن النفس الإنسانية لها درجات ذاتية من حد العقل إلى حد الطبيعة والحس بالرغم من وحدة وجودها وهويتها ، فلها مقام في عالم العقل ومقام في عالم المثال ومقام في عالم الطبيعة ولكل واحد من هذه المقامات الثلاثة درجات قوة وضعفاً، فهي مع صرافة وحدتها كثيرة المقامات رفيعة الدرجات ،"فإذا كانت النفس حالها كذلك، فالعقول أولى بهذا الحال !، فعلى هذا القياس حال كل عقل في وحدته الجمعية المنطوية فيها مراتب وحدود غير متناهية فرضية موجودة بوجود واحد اجمالي"¹. وهذا الجواب وإن كان بديعاً، إلا أنه لا يتضح بعده تحديداً ما الوجود أو الدرجة الوجودية الأشرف الذي يمكن لقاعدة إمكان الأشرف أن تثبته لا نحو منطوي جمعي اجمالي ، بل بحيث يكون واقعة منفردة بين واقعيتين منفردتين، إما بحسب نفس الأمر و الواقع أو بحسب انعكاس هذا الواقع في العقل على الأقل.

نتيجة البحث

هذه القاعدة من القواعد الغنية الولادة للنتائج، ولو ثبتت فإنها ستشكل فتحاً فلسفياً هاماً، وقد كانت مطروقة قبل شيخ الإشراق كتفسير بعدي لنظام الوجود، و حاول شيخ الإشراق أن يبرهن عليها ويحولها إلى نظرية قبلية يُبنى عليها و تؤسس لاثبات قواعد فلسفية، و قد أوضحنا محاولة بناء هذه النقطة، واستعرضنا الأدلة التي قُدمت للبرهنة عليها، وهي وإن كانت ذات طابع نظري تحليلي صرف إلا أنها لا تخلو عن قوة، غير أن الإشكالات المثارة ضدها أيضاً عويصة ومُعضلة حقاً كما وُصفت، ولا أقل من يعكّر أشكال

¹المصدر السابق ج7 ص255-256

صدر المتألهين- والذي نوافق عليه- على امكان توظيف هذه القاعدة ، لأنه يلزم منها اثبات موجودات لا حصر لها.

مصادر البحث

1. شيخ الاشراف مجموعة المصنفات، تحقيق هنري كربان وآخرين ، مؤسسة الأبحاث والدراسات الثقافية، طهران 1417هـ
2. الميرداماد ، القيسات ، مجموعة من المحققين ، منشورات جامعة طهران ، طهران ، الطبعة الثانية 1409هـ
3. الدواني ، جلال الدين ، شواكل الحوار في شرح هياكل النور ، مؤسسة الدراسات الإسلامية الروضة الرضوية المقدسة، مشهد ، الطبعة الأولى 1411هـ
4. صدر المتألهين ، الشواهد الربوبية ، تعليق جلال الدين الأشتياني ، المركز الجامعي للنشر، مشهد ، الطبعة الثانية 1401هـ
5. صدر المتألهين، الأسفار -الحكمة المتعالية- ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الرابعة 1410هـ-1990م
6. الحكيم السيزواري ، شرح المنظومة ، تعليق حسن زاده آملی - تحقيق تحقيق مسعود طالبي ، منشورات ناب ، طهران ، الطبعة الأولى 1421هـ
7. الشهرزوري، رسائل الشجرة الإلهية، تقديم وتحقيق د.نجفلي حبيبي، مؤسسة الحكمة والفلسفة الإيرانية ، طهران ، الطبعة الأولى 1425هـ
8. الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ، تعليق د.علي بوملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى 1995م
9. ابن سينا، رسائل ابن سينا ، منشورات بيدار، قم 1400هـ
10. ابن رشد، رسالة السماء والعالم ، تعليق رفيق العجم وجيرار جهامي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى 1994م
11. العلامة الطباطبائي، نهاية الحكمة، صححه وعلق عليه عباس الزارعي السيزواري ، مؤسسة النشر الإسلامي.

Dr. Müctəba ən-Nimr

**“Ən üstünün mümkünlüyü” qaydası: fəlsəfi məntiq istiqamətində
metafizik nəzəriyyə
(xülasə)**

Bu məqalə metafizika sahəsində fundamental rol oynayan önəmli bir fəlsəfi qaydadan söz açır. Bu qaydanı Şihabəddin Söhrəvərdi formalaşdırmış və “Ən üstünün mümkünlüyü” qaydası kimi tanınmışdır. Adıkeçən qayda, əslində, Aristotel-dən tutmuş Farabi və İbn Sinaya qədərki filosofların kitablarında qeyd olunan “Varlıq silsiləsi üstündən ən üstünə doğru sıra ilə tərtib olunmuşdur”, - fikrindən alınmışdır. Ş. Söhrəvərdi bu metafizik nəzəriyyədən belə bir arqumentativ qayda

irəli sürməyə çalışmışdır ki, əgər ən alçaq və ən naqis varlıq sübuta yetərsə, bu zaman hökmən o varlıqdan əvvəl ən üstün və ən kamil varlıq mövcud olmuş olmalıdır. Bu qayda ən üstün varlığın mümkünlüyündən danışsa da, əslində, bu qaydadan ən alçaq varlıq var olmazdan əvvəl ən üstün varlığın zərurəti nəticəsi alınır. İdealar aləmi, ən mükəmməl sistem nəzəriyyəsi, şəx probleminin həlli kimi bir çox önəmli və geniş təsir imkanı olan fəlsəfi nəzəriyyələrin isbatlanmasında bu qaydaya istinad edilmişdir.

Bu araşdırmada adikeçən qaydanın mahiyyətini, bu qaydanın tərəfdarlarının qeyd etdiyi uyğun şərtlər, varlıq aləmində ən üstün və ən kamil olmanın meyarı kimi bu qayda ilə əlaqədar olan bəzi önəmli yönələri tədqiq edəcək, daha sonra Ş. Söhrəvərdinin bu qaydanın fitri olduğu iddiasından çıxış edərək onun üçün qeyd etdiyi dörd dəlili araşdıracaq və sonda tədqiqatımızı Cəlaləddin Dəvəni və Molla Sədranın bu qaydaya bildirdikləri iki iradəni qeyd etməklə yekunlaşdıracağıq. Sədranın iradənin xülasəsinə görə, varlıqda təsəvvür oluna biləcək kamillik və üstünlük dərəcələri sonsuzdur. Bu araşdırmada Sədranın iradə ilə razılıqda, öz iradəsinə verdiyi cavabı qənaətbəxş hesab etmirik.

Açar sözlər: Ən üstünün mümkünlüyü, Ən alçağın üstünlüyü, Varlıq silsiləsi, Şəhabəddin Söhrəvərdi, Fəlsəfi məntiq, Kamilliyin meyarı

Dr. Mujtaba Alnemer

The principle of the noblest contingency
(abstract)

This research delves into an important philosophical principle founded by Sheikh Al-Ishraq Al-Suhrawardi that plays a fundamental role in the field of metaphysics. It is the principle of the noblest contingency. The origins of this concept can be traced back to the idea of the chain of being which is found in the books of philosophers such as Aristotle, Al Farabi and Ibn Sina. The chain of being states that levels of reality are structured in a hierarchy from the noblest and perfect down to the most basic. Sheikh Al-Ishraq attempts to abstract from this theory, through deductive proof, a principle which asserts that nothing can exist without a cause of higher ontological level. Therefore, if a being of incomplete perfection should exist, it must be preceded by a nobler and higher being. Although the principle is titled the noblest contingency, its logical conclusion is the necessity of its prior existence. The principle has been relied upon in the solution of some important philosophical problems such as the imaginal world, the theory of "the best of all possible worlds", and the problem of evil. In this study, we examine the implications of this principle along with some significant aspects such as the cri-

teria of nobleness and perfection. Then we shall look into some supporting arguments such as Al-Suhrawardi's own appeal to intuition, in addition we will cite four other arguments. We will conclude the study by discussing two objections to this principle. The first is by Almuhaqiq Alduwani and the second by Mulla Sadra which raises the issue that the possible levels of perfection and nobleness are infinite. In this study we are of the opinion that Mulla Sadra's objection is valid however his attempts to address it were not successful.

Keywords: *the noblest contingency, contingency of the less noble, chain of being, Shaikh Al-Ishraq Al-Suhrawardi, philosophical logic, criterion of perfection*

Др. Муджтаба ан-Нимр

**Правило «Возможности самого наивысшего бытия»:
метафизическая теория в сфере философской логики
(резюме)**

В настоящей статье рассматривается важное философское правило, которое играет роль в области метафизики. Это правило, известное как «Возможность самого наивысшего бытия» сформировал Шихабалдин Сухраварди. В действительности, данное правило из мысли «Цепь бытия выстроена от высшего к самому наивысшему в иерархической последовательности», присутствующей в трудах философов, начиная с Аристотеля до Аль-Фараби и Ибн Сины. Ш.Сухраварди попытался выдвинуть из этой метафизической теории такое правило-аргумент, согласно которому если доказано существование самого низшего и самого ущербного бытия, то самое абсолютное и самое совершенное бытие должно предшествовать существованию этого бытия. Хотя это правило и сообщает о возможности существования самого наивысшего бытия, в действительности, из него вытекает необходимость бытия самого наивысшего, до того как проявлено самое низшее бытие. Мир идей, теория самой совершенной системы как решение проблемы зла опирались на это правило при аргументации в философских теориях, которые имеют очень важное и широкое значение.

В статье исследуется сущность данного правила, соответствующие положения, обозначенные сторонниками этого правила, а также важные аспекты, связанные с ним как критерии самого наивысшего и совершенного бытия в мире сущего. Далее, отталкиваясь от тезиса Ш.Сухраварди об априорности данного правила, рассматриваются четыре его аргумента, и подытоживают исследование два критических довода Джалаладдина Давани и Муллы Садра в отношении этого правила. Согласно доводу Муллы Сад-

ра, степени совершенного и превосходного, которые можно представить в бытии – бесконечны. Хотя автор и согласен с доводом Садра, его рассуждения по поводу собственных замечаний он считает неудовлетворительными.

Ключевые слова: *Возможность самого наивысшего бытия, превосходство самого низшего бытия, цепь творения, Шихабaddin Сухраварди, философская логика, критерии совершенства*